دراسة قياسية للعلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

باستخدام منهجية تصحيح الخطأ (*ECM*)

الدكتور بن جلول خالد **الدكتور فلفول عبد القادر**

جامعـــــة 8 ماي 1945 –قالمة–

الملخص:

هدفَ هذا البحث الى دراسة العلاقة بين حجم الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 خلال المدى القصير والطويل وذلك باستخدام منهجية نماذج تصحيح الخطأ والتي تعد من النماذج المهمة في مجال النمذجة القياسية ولقد تم استخدام متغيرين هما معدلات البطالة والانفاق الحكومي، وبينت الدارسة وجود علاقة توازنية قصيرة وطويلة الاجل بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة هذه العلاقة التي تعمل على التعديل التي تحدث الانحرافات في المدى القصير خلال المدى الطويل وذلك لمدة سنة وشهرين لتعود معدلات البطالة الى قيمها التوازنية والطبيعية.

ومن النتائج المهمة أيضا ان انخفاض البطالة في الجزائر يعتبر شكلي اكثر منه حقيقي وذلك لكثرة مناصب العمل المؤقتة ومنخفضة الاجر بالضافة التي هدر مبالغ ضخمة من الانفاق الحكومي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي بات بالفشل وعدم قدرة الدولة على استيراد الديون.

وخرجت الدراسة بتوصية مهمة نظرا للعلاقة وقوة التأثير الذي يمارسه حجم الانفاق العام على المعدلات البطالة من جهة ومن جهة اخرة الاعتماد الشبه مطلق للإنفاق العام على ايرادات البترول فانه توجب تنويع مصادر الدخل والخروج من بوتقة اسعار المحروقات التي تتميز بعدم الاستقرار والانهيار احيانا.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الانفاق الحكومي، نمج تصحيح الخطأ.

– مقدمة:

تعتبر ظاهرة البطالة وارتفاع معدلات من ابرز المشاكل التي عانت ولازالت تعاني منها الجزائر حيث وعرفت الجزائر معدلات بطالة مرتفعة تجاوزت حدة 30% في بعض الاحيان وعز بعض الازمات، والبطالة ظاهرة مقلقة وذلك لأثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد ولقد عملت الجزائر على التخفيف من حدتها متبعة في ذلك سياسة مالية توسعية قائمة على الرفع من حجم الانفاق وهذا حسب ما ينص عليه المذهب الكينزي الذي يقر بأهمية الانفاق العام في التقليل من معدلات البطالة نظرا لكن الانفاق العام محفزا لاقتصاد الوطني مما

يعمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي التي تؤدي في اغلب الاوقات الى زيادة الاستثمار وامتصاص البطالة.

من خلال هذا حاولنا خلال هذه الدراسة تحديد الاجابة الدقيقة والشاملة للتساؤل التالي: **هل تعتبر زيادة حجم الانفاق الحكومي والسياسة الانفاقية التوسعية هو احد اسباب انخفاض معدلات البطالة في الجزائر؟**

ولقد قامت هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- هناك سياسة مالية توسعية في الجزائر هدفها تحسين الوضع الاجتماعي والتقليل من البطالة.
- هناك علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي والبطالة في الجزائر .

أما عن اهمية الموضع فقد تمثلت في اهمية مشكلة البطالة وعلاجها وذلك لخطورتها على الفرد والمجتمع ومن ناحية اخرى فان اهمية الموضوع تتجلى كذلك في حجم الانفاق الحكومي التي تنفقه الجزائر في سبيل الرفع من مستويات التشغيل.

ولقد كان الهدف من الدراسة هو:

- التحليل النظري والقياسي لظاهرة البطالة في الجزائر ومدى تأثير حجم الانفاق الحكومي عليها.
- تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر في تحقيق اهدافها.
- توضح العلاقة القائمة بين معدلات البطالة وحجم الانفاق الحكومي في الجزائر.

– أولا: العلاقة النظرية بين البطالة والانفاق الحكومي

1– مفاهيم حول ظاهرة البطالة:

يشير مصطلح البطالة عند الاقتصاديين إلى فائض عرض العمل عن الطلب وهذا عند مستوى أجر معين يسمى **بالأجر المقبول** وهو عبارة عن معدل أجور يكون عنده الاشخاص موافقين على العمل [1].

كما تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية بانها الافراد الذين تتراوح اعمارهم مابين 15 و59 سنة الراغبين في العمل وفق الاجر السائد ويبحثون عنه ولا يجدونه[2] .

ومن خلال هذا التعريف جد انه لكي يحتسب أي فرد ضمن فئة العاطلين حسب منظمة العمل الدولية لابد من توفر فيه مجموعة من الشروط وهي أن يكون:

- ينتمي إلى الفئة العمرية المحددة.
- مستعد وقادر على العمل في حالة وجده.
- يبحث عنه من خلال القيام بالإجراءات اللازمة لذلك من التسجيل في مكاتب التشغيل الاطلاع على الجرائد والمجالات.....الخ.

أما بالنسبة لحالة الجزائر فتعرف البطالة وهذا حسب ما يعتمده الديون الوطني للإحصائيات بصفته المخول له بإعداد الاحصائيات حولها؛ كل شخص يتراوح سنه ما بين **15** و**64** سنة ولا يملك عملا اثناء اجراء التحقيق الاحصائي ويكون في حالة بحث عن عمل [3].

وللبطالة عدة أنواع وتصنيفات تختلف حسب سبب البطالة ومصدرها ومن أهم هذه الأنواع نجد ما يلي [4]:

أ- البطالة الاجبارية (السافرة): وتعني وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عنه بشكل جاد عند الأجر السائد ولا يجدونه.

ب- البطالة المقنعة (المستترة) : وهي حالة وجود عدد كبير من العاملين والذين يمكن الاستغناء عنهم دون أن يؤثر ذلك في مستوى الخدمة المقدمة أو في الانتاجية الكلية للمؤسسة وسنتشر هذا النوع من البطالة بصورة خاصة في مؤسسات القطاع العام.

ت- البطالة الهيكلية: وتحدث هذا النوع من البطالة نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد مما يؤدي إلى عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وخبرات ومؤهلات الباحثينين عن العمل.

ث- البطالة الاحتكاكية: وهو الأفراد القادرين عن العمل ويبحثون عنه لأول مرة أو يبحثون عن منصب عمل من منصبهم السابق في الوقت التي توجد فيه هذه المناصب التي تناسبهم الا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفته بها وبمكان تواجدها.

غير أن هذا النوع من البطالة أصبح محدود وأن وجد فهو لفترة قصيرة وهذا بسبب تطور وسائل الاتصال والمواصلات وانتشار تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

ج- البطالة الموسمية: وهي تشير إلى الأفراد الذين تتوفر لديهم مناصب عمل في مواسم معينة دون أخرى بالإضافة إلى الذين يعملون ساعات عمل أقل من الساعات العمل المعتادة.

وتعمل معظم الدول سواء كانت متقدمة أو نامية على تحديد معدل البطالة بصفة دورية ومنتظمة كان تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك لما له من أهمية باعتباره أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تساعد في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها ومن جهة أخرى فانه لا يمكن محاربة البطالة والقضاء عليها دون تحديد معدلها وطبيعتها وأماكن تواجدها.

وعادة ما يقاس معدل البطالة كنسبة مئوية من عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العمالة في المجتمع (الفئة النشطة) عند فترة زمنية معينة وفق الصيغة التالية [5]:

معدل البطالة= (عدد العاطلين عن العمل/ الفئة النشطة) *100

ويقصد بالفئة النشطة الأفراد في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون.

ولقد لاقت هذه الطريقة وهذه الصيغة المعتمدة العديد من الانتقادات نظرا لبسطتها الشديدة وعدم دقتها الا أنها بقيت الصيغة المعتمدة عند جميع الدول وكذا المنظمة العمل الدولية.

2- مفاهيم حول الانفاق الحكومي:

بقصد بالإنفاق العام كل المبالغ النقدية التي يقوم بصرفها شخص معنوي عام بهدف تحقيق منفعة عامة ومنه نجد ان النفقات العامة [6]، تقوم على ثلاث ركائز اساسية وهي [7]:

أ- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** اي لا يمكن اعتبار ما تنفقه الدولة من نفقات غير نقدية (عينية) نفقات عامة حيث لابد من تأخذ شكل نقود .

ب- **النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** حيث لا يمكن اعتبار المبالغ المنفقة في سبيل تحقيق المنافع العامة نفقات عامة الا غذا كانت صادرة من طرف شخص عام وهي الدولة والهيئات التابعة لها والمؤسسات العامة.

ت- **النفقة العامة تهدف الى تحقيق نفع عام:** حيث ان الهدف الاساسي والوحيد للنفقة العامة هو اشباع وتحقيق الحاجات العامة وهذا يعني انه لا يمكن ادراج ضمن النفقات العامة كل النفقات التي تستهدف تحقيق مصلحة خاصة لفراد او مجموعة من الافراد.

وتتنوع النفقات العامة الى مجموعة من الانواع وهذا حسب عدة تقسيمات والت نجد من بينها التقسيم على اساس التأثير على القوة الشرائية حيث تقسم النفقات العامة إلى [8]:

أ- **نفقات حقيقية:** ويقصد بها استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإقامة المشاريع الاتي تشبع حاجات العامة وتؤدي النفقات الحقيقية الى زيادة مباشرة في الناتج الوطني ومن امثلتها صرف الاموال على الاجور والرواتب العاملين وكذلك تجهيز الادارات لسير العمل ...الخ.

ب- **النفقات التحويلية:** وتتمثل في تحويل مبالغ نقدية من فئة الى فئة اخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي الى زيادة في الانتاج الوطني بل تؤدي الى اعادة توزيعه وتنقسم هذه النفقات بدورها الى نفقات تحويلية اقتصادية (الاعانات)، نفقات تحويلية اجتماعية (التأمينات الاجتماعية) ونفقات تحويلية مالية(اقساط وفوائد الدين العام).

كما تقسم كذلك حسب معيار التكرار والدورية الى نفقات عادية ونفقات غير عادية، وقد استخدم هذا التقسيم لتبرير اللجوء الى الموارد غير عادية لتمويل النفقات.

وتقسم كذلك حسب المعيار الوظيفي الى نفقات ادارية، نفقات اقتصادية و نفقات اجتماعية وهذا حسب الوظيفة التي سوف تؤديها النفقة.

3- أليات تأثير الانفاق العام على معدلات البطالة:

يعتبر الرفع من مستوى التشغيل ومحاربة البطالة من الاهداف الاساسية للسياسة المالية والتي تقوم بتحقيق هذا الهدف باستخدام مجموعة من الادوات والتي من بنها الانفاق الحكومي، حيث يشير كينز في هذه الصدد الى ضرورة توجيه النفقات العامة لعلاج ازمات الدول ولو كان ذلك بقيام بحفر الخنادق ثم ردمها اذ يرى كينز ان حجم العمالة يعتمد على حركة الطلب وتوصل الى فكرة امكانية حدوث البطالة الاجباري في نظام الرأسمالية كنتيجة للعيوب الداخلية في نظام المزاحمة الحرة كما بين كينز ان نقص الطلب يجب ان يعوض من خلال سياسة اقتصادية مناسبة تطبقها الدولة ويتخللها توسيع انفقا الدولة نفسها بهدف تعويض الطلب الخاص.

ان الانفاق العام لا يؤدي الى الحد من البطالة فحسب وانما يساهم في نمو وتنشيط الدولة ككل بطريقة غير مباشرة وذلك لان توفير العمل يتيح توفير الاجور وبتالي زيادة الاستهلاك مما يعمل على زيادة الناتج والحد من الازمات الاقتصادية [9].

و يمكن للدولة تفادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن جود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة و انخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة و مدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل و نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم. و تحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية.

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الركود أو الفجوات الانكماشية، لأنها سياسة استراتيجية بعيدة المدى وله تأثيرا كبيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني وعمالة وغيرها وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية [10].

يضاف الى ما سبق ان السياسة المالية وخاصة في الدول النامية تساهم في تكوين راس المال من خلال زيادة معدلة عبر الاستثمارات العامة التي تقوم بها والتي تؤدي الى تنمية الاقتصاد الوطني وتأخذ اشكال متعددة مشروعات الطرق والري ومشروعات الطاقة من اجل توفير فرص العمل خاصة وان القطاع الخاص في

هذه المراحل يحجب عن المساهمة في مثل هذه المشاريع ، ولكن السياسة المالية تحفز القطاع الخاص بالتنسيق مع القطاع العام في بداية التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على معدل الاستثمار الخاص عبر تأثيرها بمعدل الادخار الخاص وتبرز اهمية السياسة المالية بشكل واضح من خلال استخدامها للتأثير في تقسيم الانتاج بين الاستهلاك وتكوين راس المال ويمتد تأثيرها نتيجة لذلك الى معدل النمو الاقتصادي.

ومن جانب اخر فان ظروف الدول النامية لا تسمح بان كل ما يدخر يذهب الى الاستثمار المتوقع وعليه يترتب على السياسة المالية التأثير في التكوين الرأسمالي عبر التأثير بالميل للاستثمار ولكونها ضعيفة اصلاً بسبب انخفاض الكفاية الحدية لراس المال) بالنسبة لمعدل الفائدة، فعلية فان السياسة المالية تؤثر في ربحية راس المال وقد تكون اثارها مشجعة لراس المال الخاص والعكس صحيح [11].

– ثانيا: تحليل تطور البطالة والانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990–2015

1– تطور حجم الانفاق الحكومي في الجزائر:

إن القراءة الاولية لتطور حجم الانفاق في الجزائر تعطينا صورة لمدى الارتباط ارتفاع هذا الاخير بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجزائر، وبصفة عامة يمكننا القول ان حجم الانفاق في الجزائر هو في حالة ارتفاع مستمر منذ بداية فترة الدراسة الى نهايتها باستثناء سنة **2013** ان انخفض حجم الانفاق بنسبة **14,65%**– عن سنة **2012**.

فلقد عرف حجم الانفاق الحكومي في الجزائر وخاصة خلال فترة التسعينات ارتفاعات كبيرة وصلت الى ما يقارب الضعف حيث نجده انتقل من **212.10** مليار دينار سنة **1991** الى قيمة **42013** مليار دينار في السنة الموالية محققة نسبة ارتفاع قدرت بـ **98.08%**. وتعتبر اكبر معدل زيادة عرفه حجم الانفاق الحكومي طيلة فترة الدراسة وقدر حجم الزيادة خلال فترة التسعينيات بـ**27%** وهذا يدل على السياسة الانفاقية التوسعية التي اتبعتها الجزائر خلال هذه الفترة في ظل التوجه الاشتراكي الذي كانت تتبعه الجزائر وهذا رغم انخفاض القدرة التمويلية للخزينة العمومية نتيجة انهيار اسعار المحروقات بعد ازمة **1986** مما اجبر السلطات الجزائرية على اللجوء الى مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي وذلك لتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي الاول (**1989–1990**) وبرنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (**1991–1992**) ونظر لكونهما لم يفلحا في اخراج الجزائر من ازمة انخفاض الايرادات وارتفاع النفقات لجات الى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (**1994–1995**) وهذا لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد الجزائر مما اجبر الجزائر على تبني سياسة اقتصاد السوق وما رافقها من تطبيق لسياسات واجراءات صارمة في سبيل التخفيض من ارتفاع حجم النفقات العامة.

اما خلال الفترة الثانية من الدراسة وابتداء من سنة **2000** والتي تعتبر نقطة تحول في مسار الاقتصاد الجزائر وهذا راجع للوفرة المالية التي عرفتها الجزائر والتي كانت نتيجة حتمية لارتفاع اسعار البترول في الاسواق

الدولية، فلقد ارتفع حجم الانفاق بنسبة **14.46%** خلال الفترة (**2000-2015**) حيث وبعد ان قدر حجم الانفاق بـ **1178.09** مليار دينار سنة **2000** انتقل الى 33.**7656** مليار دينار سنة **2015** وعرفت هذه الفترة اكبر نسبة ارتفاع ونمو الانفاق الحكومي سنة **2008** و سنة **2011** حيث قاربت نسبة النمو **32%**.

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع حجم الانفاق الحكومي للسياسة التوسعية التي اتبعتها الجزائر وهذا لمحاولة علاج اثار ازمة انخفاض اسعار البترول خلال فترة التسعينات والتي القت بظلالها على الوضع الاجتماعي خاصة وهذا في ظل الاجراءات الصرامة المنصوص عنها من طرف الصندوق النقد الدولي والتي رفعت من معدلات التضخم والبطالة والفقر.....الخ

فلقد خصصت السلطات الجزائرية مبالغ ضخم لتنفيذ مخططات التنمية متمثلة في ثلاث برامج متعاقبة ابتداء من برنامج الانعاش الاقتصادي (**2001-2004**) والذي خصص له مبلغ **525** مليار دينار تلاه مباشرة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (**2005-2009**) والذي بلغت ميزانيته **4202.7** مليار دينار أما البرنامج الثالث فقد سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي (**2010-2014**) وكان غلافه المالي يقدر بـ **21214** مليار دينار.

الجدول رقم (01): تطور حجم الانفاق الحكومي خلال الفترة 1990-2015

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	1990	1991	1992	1995	1998	1999	2000	2004
حجم الانفاق الحكومي	136,5	212,1	420,13	659.59	875,65	961,59	1178,09	1869.7
السنة	2006	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الانفاق الحكومي	2529.2	4191,0	4246,6	5853,6	7058,17	6024,13	6995,77	7656,33

المصدر: – 1990-2009: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

- 2011-2015 إحصائيات وزارة المالية.

2- تطور معدلات البطالة في الجزائر:

أ- الفترة الأولى: 1990-1999: من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة **1990-1999** عرفت ارتفاعا كبيرا حيث تزايدت بما يقارب **20%** منذ بداية الفترة إلى نهايتها فبعد أن سجلت نسبة تقدر بـ **25%** سنة **1990** لم تعرف تراجعا أبدا إلى نهاية التسعينات أين بلغت أعلى نسبة لها بقيمة **29.30%** سنة **1999** باستثناء الانخفاض المسجل سنة **1993**

اين سجلت نسبة **23.15%** إلا أنها عاودت الارتفاع مباشرة في السنة الموالية وقدرت نسبتها بـ **24,36%**

إن هذا الارتفاع المتزايد الذي عرفته معدلات البطالة يرجع في الأصل إلى الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري من جراء انهيار أسعار المحروقات بداية من سنة **1986** مما أدى إلى عجز المؤسسات الاقتصادية والحد من قدرتها على ايجاد وتوفير مناصب شغل جديدة ومن جهة أخرى فقد أدت النتائج السلبية لسياسات الاصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف الصندوق النقد الدولي التي اتبعتها الجزائر خلال فترة التسعينات حيث عملت على خوصصة المؤسسات الأمر الذي نجم عنه غلق وتصفية أكثر من **1000** مؤسسة عمومية وتسير ما يزيد عن **500** ألف عامل [12].

الجدول رقم (02): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1985– 1999

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة (%)	25,0	25,0	27,0	23,1	24,3	28,1	27,9	28,0	28,0	29,3

المصدر: إحصائيات ديوان الاحصائيات الجزائرية نقلا عن موقع **www.ons.dz .**

ب– الفترة الثانية: 2000–2015: عرفت معدلات البطالة خلال هده الفترة تراجعا محسوسا فبعد أن بلغت نسبتها **27.30%** سنة **2001** منخفضة بدرجتين عن سنة **2000** عرفت انخفاض تدريجي خلال طول الفترة حيث سجلت نسبة **10%** لأول مرة سنة **2010** لتستمر في الانخفاض وبنسب متناقصة في السنوات الموالية حيث سجلت معدل برقم واحد سنة **2013** أين بلغت نسبة البطالة **9.8%** غير أنها عرفت بعد ذلك انعكاس في اتجاه التطور لتبدا النسب المسجلة تعرف ارتفاعا ولكن بقيم متدنية.

إن هذا التراجع في معدلات البطالة كان نتيجة حتمية لسياسة التوسع في الانفاق التي اتبعتها الجزائر ابتداء من سنة **2001** من خلال مخططات التنمية حيث عملت على استحداث حوالي **720** منصب عمل منها **400** منصب دائم

إن هدا الانخفاض في معدلات البطالة يعتبر شكلي أكثر منه حقيقي وهذا بسبب اعتماد سياسات التوظيف على القطاع العام دون مشاركة حقيقية للقطاع الخاص مما يخلق نوع من البطالة المقنعة، بالإضافة إلى سياسة التوظيف عن طريق عقود مقابل التشغيل وعقود الإدماج والأيادي البيضاء ومناصب الشبكة الاجتماعية التي تتميز بانخفاض الأجور بالإضافة إلى أنها عقود مؤقتة.

غير أن ما نلاحظه من معاودة ارتفاع معدلات البطالة وهذا ابتداء من سنة **2014** يوحى ببداية مرحلة جديدة لمستويات البطالة التي يمكن أن تسجل معدلات خطيرة ومتجاوزة الحدود المقبولة وهذا في ظل التزام

الجزائر باتباع سياسات التقشف الانكماشية وما ينجم عنها من تقليص النفقات العمومية والتقليل من الاستثمار العمومي.

الجدول رقم (03): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000– 2016

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة (%)	29,5	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,3
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
معدل البطالة (%)	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6	11,2		

المصدر: إحصائيات ديوان الاحصائيات الجزائرية نقلا عن موقع www.ons.dz .

– ثالثا: تقدير أثر كل من السياسة النقدية، المالية والتجارية على معدلات الفقر

1– منهجية ونموذج الدراسة:

بغرض دراسة وتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة تم صياغة النموذج كالتالي:

$$\boldsymbol{chom = f(\ Dep,\ )}$$

حيث يمثل المتغير (**chom**) معدلات البطالة بينما يرمز المتغير(**dep**) لحجم الانفاق الحكومي. أما بالنسبة لمنهجية الدراسة فلقد تم الاعتماد على منهجية نماذج تصحيح الخطأ (***ECM***) والتي تم اختيارها لما لها من أهمية في تحديد الاثار قصيرة وطويلة المدى للمتغيرات المستقلة على المتغير حيث أن طريقة نموذج تصحيح الخطأ تمكننا من دارسة الأثر في المدى القصير وتصحيحه في المدى الطويل للحصول على القيم التوازنية.

وتنطلق هذه الدراسة من تقدير العلاقة في المدى الطويل ومن ثم تقدير العلاقة في المدى القصير حيث يتم إضافة بواقي النموذج المقدر في المدى الطويل كمتغير مستقل في النموذج المقدر في المدى القصير؛ والتي تعتبر معلمتها عن مدى التصحيح والتعديل الذي يمكن أن يحدث لقيم المتغير التابع للحصول على القيم التوازنية.

2– تحليل نتائج الدراسة:

أ– دراسة استقراريه المتغيرات:

الجدول رقم (03) : ملخص نتائج اختبار *ADF* لدراسة استقراريه المتغيرات

القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي –3.85

المتغيرات	عند المستوى			الفرق الأول			القرار
	درجة التأخير	قيمة ستودنت	الاحتمال	درجة التأخير	قيمة ستودنت	الاحتمال	
Dep	4	-2.02	0.55	1	-6.13	0.00	مستقرة عند الفرق الأول
Chom	5	-3.04	0.14	0	-3.89	0.02	مستقرة عند الفرق الأول

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews.8*

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (**03**) يتبين أن السلاسل الزمنية للمتغيرات غير مستقرة عند المستوى لكنها بالمقابل مستقرة عند الفروق الأولى؛ حيث وجد أن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور تقل عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية **5%** بالنسبة للمستوى فيما كانت أكبر منها عند إجراء الفروق الأولى، مما يعني عدم امكانية رفض فرضية استقرار المتغيرات وبالتالي يمكن القول أنه في **95%** من الحالات يمكن قبول فرضية استقرار المتغيرات ومن ثم فإن المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة **I(1)** مما يدعم فرضية احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

ب– اختبار علاقة التكامل المشترك: بمأن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى فإن هذا يعني احتمال توفر علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات فبعد التأكد من درجة تأخير النموذج حيث نجد أن كل المعايير قد اختارت درجة التأخير القصوى هي الدرجة (**1**) أي سنة.

ومن خلال النتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر نلاحظ وجود علاقتي تكامل متزامن طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وذلك لأن قيم احصائية الأثر أكبر من قيمة احصائية ستودنت عند مستوى معنوية **5%**، وهذا يدل على أن المتغيرات لا تبتعد عن بعضها البعض كثير في المدى الطويل بل تسلك سلوك مشابها.

ت– تقدير العلاقة طويلة الأجل: باستخدام طريقة المربعات الصغرى تم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل لنموذج الدراسة وتحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (4): نتائج تقدير العلاقة التوزانية طويلة الاجل بين البطالة والانفاق الحكومي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.2708	0.01168	23.1853	00.0000
Dep	-2.794754	3.33136	-8.38921	000.00
R-squared	0.7457	F-statistic		70.3789
Durbin-Watson stat	2.024976	Prob(F-statistic)		0.000000
اختبار استقرار الحد البواقي				
الاحتمال	**إحصائية (t)**	**إحصائية اختبار ديكي فولر الطور**		
0.009	4.4239	القيم المحسوبة	القيم الجدولية	
	-4.394309	%1		
	-3.612198	%5		
	-3.243078	%10		
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test (LL=2(Statistic =3.703044 (0.4499)				
Jarque-Bera normality test (JB(Statistic = 1.7579 (0.41520)				
Autoregressive Conditional Heteroscedasticity in the residuals.A white -statistic=2.2598(0.127)				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.8

من خلال النتائج الموضحة أعلاه نجد أن النموذج مقبول اقتصاديا واحصائيا؛ حيث نجد أن قيمة معامل التحديد تساوي **0.74** مما يعني أن تغيرات حجم الانفاق الحكومي تفسر مايعادل**74%** من تغيرات معدلات البطالة، كما أن معلمات النموذج معنوية احصائيا عند مستوى معنوية **5%** وذلك أن قيمة احصائية ستودنت أقل من القيمة المجدولة، وكذلك نلاحظ معنوية النموذج ككل وذلك من خلال اختبار فيشر حيث نجد أن مستوى المعنوية اقل من **0.05**، وكذلك نجد أن النموذج خالي من الارتباط الذاتي للأخطاء وذلك حسب اختبار داربين واتسون.

إلا ان هذه الاختبارات لا تعتبر كافية لدى نقوم بإجراء الاختبارات من الدراجة الثانية والمتمثلة في كل من:

أ- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال نتائج الاختبار الموضحة في الجدول رقم (**04**) حيث نجد أن الاحتمال أكبر من (**0.05**) ومنه يمكن قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج.

ب- اختبار ثبات (تجانس) التباين: باستخدام اختبار ***white*** الموضحة في الجدول رقم (**04**) نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين وذلك لأن الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية (**0.05**).

ت- اختبار استقراريه البواقي: باستخدام اختبار ديكي فولر المطور الموضحة نتائجه في الجدول رقم (**04**) نجد الاحتمال والذي يساوي (**0.002**) أقل من (**0.05**) ومن يتم قبول فرضية استقرار البواقي.

ث- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: من خلال اختبار جاك بيرا يمكن القول بان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ومنه يمكن القول أن النموذج قد توفرت فيه كل الشروط المطلوبة ليكون مقبولا، حيث نلاحظ من خلال معادلة النموذج أنه هناك علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة حيث زيادة الانفاق بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر بـ (**2.79**) وحدة.

ج- تقدير نموذج تصحيح الخطأ *VECM* : إن تقدير نموذج تصحيح الخطأ يفيدنا في تقدير واختبار العلاقة في الأجل القصير والتي من خلالها نستطيع الوقوف على مدى وجود انحرافات في المدى القصير في اتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل.

يتم تقدير النموذج في المدى القصير من خلال إدراج البواقي المتحصل عليها من التقدير النموذج في المدى الطويل كمتغيرة مستقلة بفترة ابطاء واحدة ويرمز لها بالرمز(ECT_{t-1}) وتسمى بحد تصحيح الخطأ، حيث ظهورها في النموذج يعكس فرضية بأن معدلات الفقر في المدى القصير لا تتساوى مع القيمة التوازنية في المدى الطويل حيث يمثل حد تصحيح الخطأ معلمة تصحيح القيم الفعلية لمعدلات الفقر باتجاه القيمة التوازنية من فترة إلى أخرى وتحديدا تقيس نسبة اختلال والتوزان في الفترة السابقة التي يتم تعديلها في الفترة الحالية، وبعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (5): نتائج تقدير العلاقة التوزانية قصيرة الاجل بين البطالة والانفاق الحكومي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Ect(-1)	0.8441	0.13844	-6.09780	00.000
C	0.2663	0.007788	34.1934	00.000
Dep	3.963	2.213293	-11.4468	00.000

			3	
R-squared	0.9044	F-statistic		104.1605
Durbin-Watson stat	1.8217	Prob(F-statistic)		0.000000
اختبار استقرار الحد البواقي				
الاحتمال	إحصائية (t)	إحصائية اختبار ديكي فولر الطور		
0.01	-4.362	القيم المحسوبة	القيم الجدولية	
	-4.394309	%1		
	-3.612198	%5		
	-3.243078	%10		
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test (LL=2(Statistic =0.1088 (0.8974)				
Jarque-Bera normality test (JB(Statistic = 1.4510 (0.4840)				
Autoregressive Conditional Heteroscedasticity in the residuals.A white -statistic=2.0727 (0.113)				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.8

من الجدول السابق والذي يوضح نتائج تقدير النموذج قصير المدى نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ (**ECT (-1**) معنوية وسالبة حيث ان الاحتمال المقابل لها يساوي الصفر هو اقل من **0.05** وكذلك معامل الانفاق الحكومي له معنوية احصائية كذلك ويشير الى العلاقة العكسية بين الانفاق الحكومي والبطالة، وتدل القيمة العالية لمعامل التحديد والتي تساوي (**0.90**) ان **90%** من التغيرات التي تحدث في معدلات البطالة تكون ناتجة عن تغيرات حجم الانفاق الحكومي، كما يمكننا القول بان النموذج لا يعاني منة مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وهذا حسب ما يشير اليه اختبار داربن واتسن.

وعموما نجد ان النموذج مقبلو من كافة النواحي الاقتصادية والاحصائية والقياسية وذلك حسب ما تشير اليه الاختبارات التي تمت على النموذج المقدر حيث تحقق لنا توفر شرط التوزيع الطبيعي للبواقي بالإضافة الى تجانس البواقي حسب اختبار **whit** وكذلك خلو النموذج من مشكل التعدد الخطي وهذا حسب اختبار lm testحيث كانت كل الاحتمالات المقابلة لهذه الاختبارات اكبر مت مستوى المعنوية **0.05**.

التحليل الاقتصادي للنموذج:

تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ والتي قدرت قيمتها (**0.8441**) الى ان معدلات البطالة تصحح وتعدل من قيمتها نحو قيمة توازنية خلال كل فترة زمنية بنسبة تقدر بـ (**84.4%**) والتي يمكن التعبير عنها بأن الانحرافات التي تحدث في المدى القصير تصحح بنسبة (**84.4%**) سنويا في المدى الطويل وهذا يدل على أن انحراف معدلات البطالة في المدى القصير خلال الفترة السابقة عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، لأنه يتم تعديل وتصحيح هذا الانحراف بنسبة (**84.4%**) في الفترة الحالية، وعن سرعة هذا التعديل فإن معدلات البطالة تستغرق ما يقارب من سنة وشهرين لكي تصل الى قيمتها التوازنية.

ومن خلال هذه النتائج يمكننا القول بان حدوث صدمة بوحدة واحدة في حجم الانفاق الحكومي سيعمل على التأثير على معدلات البطالة وهذا التأثير سوف يدوم الى لمدة سنة وشهرين ليتعود معدلات البطالة الى وضعها التوازني وطبيعي.

اما عن المرونات فنلاحظ ان التأثير يختلف من المدى القصير الى المدى الطويل حيث ان تغير حجم الانفاق بوحدة واحدة سيرافقه تغير في معدلات البطالة ب، 2.79 وحدة عكس الاتجاه ويستمر هذا التأثير في الزيادة حتى المدى الطويل الى ان يصل الى 3.96 وحدة، ومنه نجد ان التأثير في المدى الطويل اكبر من التأثير في المدى القصير هذا يدل على مدى اعتماد سياسات مكافحة البطالة والتقليل من معدلاتها على حجم الانفاق الحكومي وذلك من خلال:

- الضغط على القطاع العام لاستقطاب اعداد كبيرة من العمل وهذا على حسبا قطاع الخاص الذي تقل مساهمته في قطاع التشغيل.
- البرامج التي تعتمدها الجزائر في سبيل توفير مناصب عمل والمتمثلة في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت في اغلبها فاشلة وانهارت لعدة اسباب مما جعل بالدولة وللحفاظ على السلم الاجتماعي عدم متابعة اصحابها في استرداد المبالغ التي تم اقراضهم اياها مما ادى الى هدر مبالغ ضخمة من الانفاق الحكومي دون مقابل.

– خاتمة وتوصيات:

تعتبر ظاهرة البطالة من الظواهر المقلقة للحكومات الدول حيث تعمل كل الحكومات على التقليل من حدتها ومعالجتها ولقد عرفت الجزائر ارتفاعا لمعدلات البطالة وخاصة خلال فترة التسعينيات حيث برزت مشكلة البطالة كأحد اهم الاثار الاجتماعي والاقتصادية لسياسات التعديل الهيكلي التي قامت على خوصصة المؤسسات وتسريح العمال الان الجزائر اتخذت جملة من الاجراءات والسياسات وخاصة بداية من الالفية الثالثة وتزامنا مع ارتفاع وانتعاش اسعار البترول في السوق الدولية ولقد كان لهذه السياسات اثار بارزة على سوق العمل حيث انخفضت معدلات البطالة وبشكل كبير جدا غير ان ما يؤخذ على هذا الانخفاض بانه انخفاض شكلي فقط فهو قائم بالأساس على مناصب العمل المؤقت ومنخفضة الأجر.

أظهرت الدراسة وجود علاقة وارتباط عكسي بين الانفاق الحكومي ومعدلات البطالة وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث تعمل النفقات الحكومي خاصة الموجه للاستثمار على توفير مناصب الشغل واستقطاب اعداد جديدة من العاملين، فبالنسبة للجزائر فقد مان هذا التأثير على المدى القصير ومستمر على المدى الطويل وهو ما يؤكد فرضية الاعتماد الشبه مطلق في محاربة الفقر على الانفاق الحكومي وذلك من خلال رفع القدرة الاستيعابية للقطاع العام بالإضافة الى برامج المعتمدة من طرف هيئات انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تستنزف مبالغ ضخمة في سبيل اقراضها للمستثمرين.

غير ان مشكل الاعتماد على الانفاق العام في مكافحة الفقر فيه مخاطرة كبيرة وخاصة لحالة الجزائر والتي تعتبر جل مواردها من الايرادات النفطية والتي تتميز بالتذبذب والانهيار احيانا مثلما مرت به الجزائر خلال ازمة 1986 وتمر به الان بعد الانهيار الذي حث في 2105، وهو ما يوجب التفكير الجدي في تنويع مصادر تمويل الانفاق العام وهذا تفاديا لتوفق المشاريع والمؤسسات والتي بدورها سوف تؤثر على العمال ومعدلات البطالة.

– الهوامش والاحالات:

(1) بلعاطل عياش، نوي سميحة، اليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، الملتقى الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العام وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، 11-12 مارس 2013.

(2) بلقاسم بلعباس، (2006): تحليل البطالة، مجلة جسر، التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، السنة الخامسة، العدد 58.

(3) بودخدخ كريم، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010.

(4) دحماني محمد ادريوش، (2013): اشكالية البطالة في الجزائر –محاولة للتحليل–، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان.

(5) سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، (2014): أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر – 2014/2001، الملتقي الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ما بين 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس1، سطيف، الجزائر، 12/11 مارس 2013.

(6) الطاهر جليط، (2016): دراسة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06.

(7) عقون سليم، (2010): قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

(8) علي سيف علي المزروعي، الياس نجمة، لثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي حالة الامارات العربية المتحدة للفترة 1990-1005، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 ، العدد1، 2012.

(9) عماد الدين المصبح، (2008): العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، الملتقى الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 17-18 مارس 2008.

(10) محمد عبد الصالح، محمد سلمان جاسم، اثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 18، 2015.

(11) مقراني حميد، اثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر 1988-2012، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة بومرداس، 2015.

(12) المواقع الالكترونية:

- ديوان الوطني للاحصائيات: *www.ons.dz*
- وزارة المالية الجزائرية: *http://www.mf.gov.dz /*